موقف الشهرزوري من قصة الغرانيق من خلال مخطوط: رسالة في معنى " ألقى الشيطان في أمنيته"

أ. **بولخراص كريمة***

تمهيد

تعد المراسلات بين العلماء وتبادل الآراء فيما بينهم سمة من السمات البارزة التي كانت تطبع علاقاتهم، فقد كان العالم منهم إذا استشكل عليه أمر من أمور صاحبه أو ظهر له أنه قد أخطأ في رأي من آرائه راسله في الأمر ليطلب منه توضيحا أو بيانا، ولبين له وجهة نظره في المسألة.

في المخطوط الذي بين أيدينا رسالة لا تخرج عن كونها ردا على مراسلة صديق يكن لصاحبه كل الحب والاحترام والاعتراف بجلال علمه وقدره، إلا أنه يعارضه في رأي من آرائه ويطلب منه بيان وجهة نظره في الموضوع حتى يتسنّى له فهم وجهة نظره. وفي ذلك بيان من علماء أفاضل لمنهج الاعتراض والمخالفة لأن القصد معرفة الحق والوصول إليه.

ولأن المؤلف كان حريصا على توضيح موقفه من القصة، عمد إلى ذكر أهم الاعتراضات الواردة على قوله وسعى لدفع هذه الاعتراضات بتوظيف أدوات أصولية وحديثية وفقهية، مراعيا في ذلك آداب الحوار والمعارضة، وقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن أبين طريقة المؤلف في الاستدلال ومنهجه الذي وظفه لذلك بذكر دوره والأدلة التي اعتمد عليها، ونقل بعض الأقوال نصيا لأهميتها أو لأهمية المسألة التي أثارها، وقبل بيان هذا المنهج، تجدر الإشارة الى الطريقة التي تمت بها هذه الدراسة، حيث عملت بعد تعريف المؤلف والتعريف بالمخطوط على إعطاء تقسيم للرسالة بناء على ما فيها من إشكالات واعتراضات، حيث ذكر في القسم الأول من الرسالة مقدمتين بين فيهما المؤلف معنى الإلقاء والروايات الواردة في ذلك، في القسم الثاني ذكر الاعتراضات الواردة على قوله بالتفصيل والرد على كل اعتراض، وبالنظر إلى مجموع هذه الاعتراضات يلاحظ أنها لا تخرج عن كونها إما معارضة بالنصوص، أو بالإجماع، وبأحكام العقل، وقبل بيان كل ذلك آثرت ذكر ملخص للقصة سبب التأليف بغرض توضيح المسألة والتمهيد لها.

* **كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران**

التعريف بالمؤلف: إبراهيم بن الحسن الشهرزوري (1025 / 1101هـ / 1616 . 1689م)

مولده نشأته: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الشهرزوري الكوراني، برهان الدين : مجتهد، من فقهاء الشافعية. عالم بالحديث. ولد سنة: 1025 هـ، بشهران (من أعمال شهر زور) بجبال الكرد، وسمع الحديث بالشام ومصر والحجاز، وسكن المدينة، وتوفي بها سنة: 1101 هـ، ودفن بالبقيع. وكان مع علمه بالعربية يجيد الفارسية والتركية.

أهم شيوخه: أخذ الشيخ العلم عن جماعة، منهم: أحمد بن محمد القشاشي، وأحمد بن علي الشناوي، و محمد شريف بن يوسف الكوراني، وعبد الكريم بن أبي بكر الحسيني، ومحمد بن علاء الدين البابلي، وسلطان بن أحمد المزّاحي، والنجم محمد بن محمد الغزّي العامري، وغيرهم. درّس بالمسجد النبوي، وأقرأ باللغات الثلاث، فبرع وأقبل عليه الطلبة واشتهر ذكره

أهم مؤلفاته: قيل إن كتبه تنيف عن ثمانين مؤلفا، منها إبداء النعمة بتحقيق سبق الرحمة..، إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف، اتحاف الذكي بشرح التحفة المرسلة إلى النبي، إسعاف الحنيف لسلوك مسلك التعريف، الأسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار، إشراق الشمس بتعريف الكلمات الخمس، الإعلان بدفع التناقض في صورة الأعيان، أعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات، إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام، اقتفاء الآثار إلماع المحيط بتحقيق الكسب الوسط بين طرفي الافراط والتفريط، الإلمام بتحرير قولي سعدى وعصام في التفسير، امداد ذوي الاستعداد لسلوك مسلك السداد، أنباء الأبناء على تحقيق إعراب لا إله إلا الله، إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل، بلغة المسير إلى توحيد العلي الكبير، القول المبين في مسألة التكوين، كشف المستور في جواب أسئلة عبد الشكور، اللمعة السنية في تحقيق الالقاء في الأمنية، اللوامع اللآلي في الأربعين العوالي، مد الفيء في تقرير ليس كمثله شيء..[1]

التعريف بالمخطوط:

عنوان المخطوط: رسالة في معنى (ألقى الشيطان في أمنيته)

اسم المصنف: إبراهيم ابن حسن الشهرزوري

تاريخ كتابة الرسالة: كتبت هذه الرسالة حسب ما ذكر فيها للرد على رسالة الشيخ عبد الله العياشي[2] الذي كتبها له يوم: الأحد السابع محرم سنة 1079

عدد الأوراق: 16

عدد الأسطر: 25

أهم المصادر المذكورة في الرسالة:

. صحيح البخاري

. فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر

. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض

. لباب النقول في أسباب النزول، لجلال الدين السيوطي

. الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي

بداية النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله سريع الحساب، المانّ بإلهام الصواب، منشيء السحاب، محيي الأرض بفيض رحمته على الأودية والشعاب...

نهاية النسخة: ...ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام، إذ في تحرير جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام، أقول ولنكتف بما يسره الله في الوقت وأبرزه على لسان عبده من الكلام، فلعله المطلوب من الجواب المحرر

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية – 300969

ملاحظات عرف صاحب الرسالة بعد قراءتها فالرسالة مسجلة بأن صاحبها مجهول، إلا أنه عرف باسمه في أثناء الرسالة كما بين الدافع من التأليف وأوضح غرضه من كتابتها، وقد أخذت هذه الرسالة من مركز ودود للمخطوطات.

سبب التأليف:

كتبت هذه الرسالة حسب ما بيّنه صاحبها الشيخ الشهرزوري تلبية لطلب الشيخ عبد الله العياشي،[(2)] الذي أراد منه توضيح بعض الإشكالات الواردة على رسالته المسماة" اللمعة السنية في تحقيق الإلقاء في الأمنية" وقد أرفق هذا الطلب برسالة كتبها الشيخ محمد بن عماد الدين عبد القادر الفاسي(**2**) عنونها "بالمراجعة للاستمداد والمجاراة للاسترشاد" حاول من خلالها الرد على ما جاء في اللمعة مبيّنا أهم الاعتراضات التي تصادم قول الشيخ إبراهيم، وقد أوضح الشيخ العياشي أن قصده من ذلك معرفة الصواب و إزالة اللبس، لذا عمل الشهرزوري على توضيح قوله في هذه الرسالة وإثبات صحته معتمدا في ذلك منهجا متوازنا جمع فيه بين توظيف

النقل وإعمال العقل، بحيث يسوق كل اعتراض ذكره الشيخ محمد ثم يرد استدلالاته عليه إما بالمنقول أو المعقول أو بهما جميعا، وقبل بيان هذا المنهج تجدر الإشارة إلى ملخص للقصة.

ملخص القصة

الرسالة كتبت حول قصة الغرانيق، وهي قصة مشهورة في كتب التفسير ذكرت سببا لنزول قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ } (**الحج/ 52**) حيث ورد في هذا الموضوع مجموعة من الروايات يتمحور معظمها حول أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما قرأ سورة "النجم" فلمّا بلغ قوله تعالى: {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى.وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى } (**النجم/19–20**) ألقى الشيطان على لسانه، تلك الغرانيق العلى وإنّ شفاعتهنّ لترجى، فقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم.

ولأنّ هذا القول فيه ما فيه من إمكانية الطعن في عصمة النبيّ صلى الله عليه وسلّم والمس بمقام النبوة، وقف العلماء من هذه الروايات مواقف مختلفة ما بين مكذب لها جملة وتفصيلا رادا لجميع طرقها، وبين قابل لأصلها رافض لإجرائها على ظاهرها مطالب بضرورة التأويل إلى معنى يتناسب مع العصمة النبوية.

في هذه الرسالة أراد الشهرزوري إثبات إمكانية إعمال الروايات على ظاهرها دون مس بمرتبة النبوة ودون معارضة لغيرها من النصوص المثبتة للعصمة النبوية من تسلط الشيطان، وقبل شروعه في الرد على ما وصله من اعتراضات استهل رسالته بمقدمتين: تكلم في الأولى عن معنى الإلقاء، وفي الثانية و التي اعتبرها مقدمة لكنّه جعلها الأساس الذي بنى عليه صحة موقفه، بيّن من خلالها أهم طرق هذه الروايات وأقوال العلماء فيها.

المقدمة الأولى

ذكر الشهرزوري في هذه المقدمة أنّ المقصود من قوله تعالى:" إذا تمنى" اعتمادا على ما ورد في البخاري معلقا عن ابن عباس: إنّ معنى التمني "الحديث" وفسرها البخاري بالقراءة [3] وهو قول الفراء، وجاء في فتح الباري أنها بمعنى التلاوة، وبمعنى حديث النفس أيضا'[4] ثمّ بيّن أنّ جميع هذه المعاني محتملة ولا تعارض بينها فيمكن الجمع، كما قال إن تفسير ابن عباس ينطبق على الوجهين، لأنه يصح أن يراد به حديث النفس، كما يصح أن يراد به القرآن، فقد ذكر القرآن الكريم بمسمى الحديث في غير موضع من الكتاب العزيز منه قوله تعالى:

{فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ } (**الطور/34**) ، فاللفظ إذا قابل للمعنى الأعم الشامل لحديثه صلى الله عليه وسلم الذي هو غير القرآن، وللقرآن الكريم أيضا [5] إلا أنه اعتبر أن حمله على القرآن الكريم أولى لورود الرواية في ذلك وشهادة قوله تعالى:{ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ}(الحج/52) بذلك.

وعلى هذا اعتبر أنه يصح أن يقال: إذا تمنى، إذا حدّث نفسه بإسلام قومه وتعلقت إرادته بهداهم عند القراءة ألقى الشيطان في قراءته، وعلى هذا التقدير ليس فيها التصريح بزيادة أنه ألقاه على لسانه، ولكنها لا تنافي الزيادة حسب قوله.

المعنى الثاني: إذا تمنى هداهم أجمعين في قراءته ألقى الشيطان في قراءته حال تمنيه هداهم على لسانه، لكن لا يتم صحة إرادة هذا المعنى إلا إذا ثبت أن الرواية التي فيها الزيادة صحيحة، وأنها لا تنافي المعصمية، هذا ما حاول بيانه في المقدمة الثانية وفي أثناء كل هذه الرسالة.

المقدمة الثانية:

سبقت الإشارة إلى أن هذه المقدمة تعد أساسا بنى عليه الشهرزوري رسالته، وذلك لأنه انطلق منها ليبني نتائجه على أساسها. كتب مجمل هذه المقدمة نقلا عن ما جاء في الفتح، حيث ذكر ابن حجر جملة من

الروايات التي سيقت في القصة سواء كانت روايات ضعيفة ومردودة، أوكانت مما قبله العلماء مع تحفظهم على بعض جزئياتها، ليختم ذلك ببيان موقفه من هذه الروايات. قال ابن حجر:" ....وقد أخرج ابن أبي حام والطبري وابن المنذر من طرق عن شعبة عن أبي بشر عنه قال : " قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والنجم ، فلما بلغ " أفرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخرى " ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى ، فقال المشركون : ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد وسجدوا ، فنزلت هذه الآية " وأخرجه البزار وابن مردويه من طريق أمية بن خالد عن شعبة فقال في إسناده : ((عن سعيد بن جبير عن ابن عباس)) فيما أحسب ، ثم ساق الحديث ، وقال البزار : لا يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد ، تفرد بوصله أمية بن خالد وهو ثقة مشهور، قال: وإنما يروى هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس انتهى. والكلبي متروك ولا يعتمد عليه ، وكذا أخرجه النحاس بسند آخر فيه الواقدي، وذكره ابن إسحاق في السيرة مطولاً وأسندها عن محمد بن كعب، وكذلك موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب الزهري، وكذا ذكره أبو معشر في السيرة له عن محمد بن كعب القرظي و محمد بن قيس وأورده من طريقه الطبري، وأورده

ابن أبي حاتم من طريق أسباط عن السدي، ورواه ابن مردويه من طريق عباد بن صهيب عن يحيى بن كثير عن الكلبي عن أبي صالح وعن أبي بكر الهذلي وأيوب عن عكرمة و سليمان التيمي عمن حدثه ثلاثتهم عن ابن عباس ، وأوردها الطبري أيضاً من طريق العوفي عن ابن عباس، ومعناهم كلهم في ذلك واحد، وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر نحوه ، والثاني ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمر بن سليمان و حماد بن سلمة فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية ، وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال : ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها ، وهو إطلاق مردود عليه . وكذا قول عياض هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل مع ضعف نقلته واضطراب رواياته وانقطاع إسناده ، وكذا قوله : ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندها أحد منهم ولا رفعها إلى صاحب ، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية ، قال وقد بين البزار أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره إلا طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير مع الشك الذي وقع في وصله ، وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه لقوة ضعفه . ثم رده من طريق النظر بأن ذلك لو وقع لارتد كثير ممن أسلم ، قال : ولم ينقل ذلك انتهى"[6]

ثم رد ابن حجر على هذه المواقف بقوله:"وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد ، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً ، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض، وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر .." [7]

كما عضد الشيخ موقفه ببيان ما جاء في لباب النقول حيث ذكر السيوطي نقلا عن الحاكم أنه إذا أخبر الصحابي الذي شهد التنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند، وقد مشى على هذا القول ابن الصلاح وغيره، ثم ذكر أن ما جعل من قبيل المسند إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضا ولكنه مرسل، فقد يقبل إذا صح المسند عليه، وأن يكون من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة نحو مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جابر، أو اعتضد بمرسل آخر وغير ذلك. [8]

وبهذا توصل وبناء على ما تقدم من أن الحديث رواه ثقات بسند سليم متصل عن ابن عباس، بتصريح الحافظ السيوطي في الدر المنثور، وفي حاشيته على أنوار التنزيل، بأن سنده صحيح، وبتصريح الحافظ ابن رجب والحافظ السخاوي، بأن الضيا اشترط في مختاراته أن يورد الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها سوى ما في الصحيحين، وبرود ثلاثة أسانيد عن ثلاثة من التابعين من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة فهو بناء على

ما أصّلوه مسند من الطريق المتصل بابن عباس، مرسل مرفوع من الطرق الثلاثة الأخر، لأن ابن عباس وإن لم يدرك القصة لكنّ اللازم من ذلك أن يكون حديثه مرسل صحابي وذلك له حكم المتصل، ولأن الزيادة التي رواها الثقات عن ابن عباس في غير رواية البخاري ليست مخالفة لما جاء فيه، فلا تكون شاذة، وتكون مقبولة لكونها من زيادة الثقات التي لا منافاة فيها لما في الصحيح. (9)

– على التسليم بصحة هذه الروايات بقي ما اشترطه في السابق من كونها لاتعارض المعصمية وهو قول يحتاج إلى دليل، لأن الأخذ بظاهر هذه الروايات معارض من ثلاثة أوجه، فهي معارضة من جانب النقل وما ثبت من آيات تمنع إمكانية تسلط الشيطان على مقام النبوة، معارضة بإجماع الأمة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، كما أنها معارضة أيضا من جانب العقل.

هذه هي أهم الاعتراضات التي ذكرها الشيخ محمد بن عبد القادر في رسالته . بغض النظر عن صحة الروايات وعدمها . والتي حاول الشهرزوري الرد عليها وبيان صحة موقفه منها وسلامتها من التعارض.

وقبل بيان كيفية رده عن كل اعتراض من هذه الاعتراضات، يحسن بنا ذكر التمهيد الذي شرح فيه الشيخ المقصد من حدوث هذه الحادثة للنبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال:" ...أن الأكمل في العبودية أن تتعلق مشيئة النبي صلى الله عليه وسلم بما أمر به من البلاغ ولا تتعلق بما لم تتعلق به مشيئة الله تعالى، فإذا تمنى هدى الجميع مع تعلق مشيئة الحق بهدى البعض دون بعض طبق ما سبق به العلم المحيط، كان ذلك خلاف مقتضى الأكمل في العبودية المقتضي فناء إرادته في إرادة الحق تعالى، ولا سيما بعد أن قال له الحق تعالى: {وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ } (الأنعام/35) والله سبحانه وتعالى لكمال اعتنائه به بمقتضى :" أدبني ربي فأحسن تأديبي" لما أراد تأديبه بما يكون سببا لإحراق بقية الملاحظة التي يحرص بها على إيمان الكل الذي هو فوق ما أمر به، تصفية وتنقية من بقية فض المنازعة وترقية إلى الأكمل في العبودية، لبّس عليه الإلقاء حالة تمني هدى

الكل، تنبيها على أن ذلك جاء من هذا التمني المصادم للقدر، ولما كان القصد من التلبيس في هذه الحالة ما ذكر من التأديب بالنسبة إليه، كان المناسب بمقتضى الحكمة أن لا يميز حتى يتم التأديب..." (10)

دفع التعارض بين هذه الروايات والآيات النافية لتسلط الشيطان على مقام النبوة:

ذكر الشيخ محمد أن من لوازم الأخذ بهذه الزيادة في جانب الاعتقاد، أن يكون الناطق بذلك الكلام النبي صلى الله عليه وسلم بسبب إلقاء الشيطان الملبس بذلك، أمور منها تسلط الشيطان عليه، خاصة في إذا تعلق الأمر بمسألة من مسائل الوحي والتبليغ والاعتقاد، وهي أمور تعارضها نصوص القرآن الكريم حيث قال تعالى في محكم تنزيله: {إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ } (الحجر/42) كما قال أيضا: {إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ }النحل99 فهي آيات تنفي تسلط الشيطان على الذين آمنوا فكيف يمكن أن نجيز تسلطه على النبي صلى الله عليه وسلم؟

وقد رد الشيخ إبراهيم على هذا الاعتراض بأن السلطان المنفي في الآيات هو الإغواء أي التلبيس المخل بأمر الدين، أما التلبيس غير المخل بأمر الدين والذي قصد منه ترقية صاحبه ورفعته فلا دليل على عدم وقوعه، كما أن هذا التلبيس لم يحدث في العمر إلا مرة ولم يدم إلا ساعات من نهار ولم يخلّ بشيء من أمر النبوة حتى أتاه البيان ثم النسخ والإحكام، فتضمن بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم تأديبا لتحقيق معنى كمال الطاعة، وتضمن بالنسبة لغيره إما التثبيت للذين آمنوا أو زيادة الضلال للذين كفروا وجحدوا.

دفع التعارض بين ظاهر الروايات وإجماع الأمة

من الأمور التي رد بها الشيخ محمد ما جاء في اللّمعة معارضة هذه الروايات لإجماع الأمة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم من تسلط الشيطان عليه ومن قول النبي صلى الله عليه وسلم لكلمة الكفر لا عمدا ولا سهوا والأخذ بهذه الظواهر ينسب له ما ينافي التوحيد ولو كان سهوا وهو مخالف للإجماع.

وقد رد على هذا الاعتراض بأمور أولها: أن الإجماع المنعقد على عصمته صلى الله عليه وسلم من تسلط الشيطان عليه إنما يكون حال تسلطه بوجه يقدح في مقام النبوة أما تسلطه عليه بقصد التأديب والترقية فلا دليل على انعقاده.

أما فيما يخص إجراء كلمة الكفر على لسان النبي صلى الله عليه وسلم فلا يلزم منه ذلك لأن هذه الزيادة لا تتعين أن تكون مغايرة لما جاء من التوحيد لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فهم عند الإلقاء

أنه استفهام إنكاري محذوف الهمزة أو حكاية عنهم بتقدير القول، وهو كثير في الكتاب العزيز، لأن حكاية الباطل مع رده حق، وهنا قد ذكر تعالى بطلانه بقوله: {إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ}(النجم/23) وما لم ينزل الله به من سلطان لاترجى شفاعته.

ولبيان الحكمة من حدوث ذلك قال:" وإن كان عدم الحذف ولكنه قد سلك طريقه لنكتة، وهي إيهام الذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم أنه مدح الآلهة، وهذا كان مرادا لله تعال أن يقع، ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة لهم وتثبيتا للآخرين، والحاصل بعد ثبوت الحديث وكونه سبب النزول، وحمله على ظاهره، تعين المصير إلى أحد هذين الوجهين، أي كونه استفهاما حذف منه الهمزة، أو حكاية حذف منها القول.[11]

دفع التعارض بين الروايات والعقل:

من الأمور التي يثيرها العقل حال التسليم بالأخذ بهذه الظواهر ما يلي:

. اعتبر الشيخ محمد أن الأخذ بظاهر الحديث يستلزم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد زاد في القرآن ما ليس منه وهو أمر مردود، وعلى هذا الوجه اقتصر ابن حجر على منع الحمل على الظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم يستحيل عليه الزيادة في القرآن عمدا، وكذا سهوا إذا كان مغايرا لما جاء به من التوحيد.[12]

أجاب عن هذا الاعتراض أن المستحيل أن يزيد في القرآن من تلقاء نفسه، أي فيما يعلم أنه ليس منه، فقد وقع عليه التلبس في حالة خاصة لقصد قصده الله تعالى، كما أن هذه الزيادة لا تتعين أن تكون مغايرة لما جاء من التوحيد كما سبق بيانه.

. ومنها اعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا الكلام من القرآن مع كونه كلام متناقض غير متلائم امتزج فيه المدح بالذم.

وأجاب عنه بما سبق أن بيّنه من أن النبي صلى الله عليه وسلم إما فهم منه استفهام حذفت همزته، أو حكاية حذف منها القول.

. من الاعتراضات التي أثارها أيضا، أنه يلزم من الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم عند النطق اعتقد ما قاله وهو كفر محال في حقه، وإما أن يكون اعتقد معنا آخر مخالفا لما اعتقدوه ولم يبينه لهم مع فرحهم وادعائهم أنه مدح آلهتهم فيكون مقرا لهم على الباطل وحاشاه ذلك.

والجواب على هذا الاعتراض هو اختيار الشق الثاني من الافتراض، أي أنه فهم من القول الاستفهام أو الحكاية، وعلى هذا التقدير يكون اعتقاده مغايرا لما اعتقدوه ولا يلزم منه الإقرار على الباطل لأنه بيّن بطلانه بقوله تعالى: **{إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم}**

. ومنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اشتبه عليه ما يلقيه الشيطان بما يلقيه الشيطان بما يلقيه الملك وهذا يقتضي أنه على غير بصيرة مما يلقى إليه، كما أن يقتضي جواز تصور الشيطان في صورة الملك والذي ينبغي اعتقاده أنه على بصيرة فيما يلقى إليه، واستشهد على عدم جواز تصور الشيطان بصورة الملك بقول القاضي عياض في الشفا حيث جاء فيه ما نصه:" ولا يصح أن يصور له الشيطان في صورة ويلبس عليه لا في أول الرسالة ولا بعدها والاعتقاد في ذلك دليل المعجز".[13]

أجاب عن ذلك بأن الاشتباه في حالة خاصة قصد التأديب، يقتضي أن يكون على غير بصيرة فيما يوحى إليه في تلك الحالة والثابت بدلالة المعجزة إنما هو في الاشتباه المخل بمقام النبوة، أما الاشتباه الذي لا ينافي التوحيد، ولا يكون إلا زمنا يسيرا ثم يعقبه البيان والنسخ والإحكام، فلا يخل بمقام النبوة ولا ينافي التوحيد.كما رد على قول القاضي عيّاض بأنه إن أراد تلبسا فادحا فهو مسلّم ولم يقع، وإن أراد مطلقا فلا دليل له عليه، وعارض هذا القول بأدلة سمعية منها ما ذكره ابن حجر عند شرحه لحديث جبريل ما نصه:" وفي رواية أبي فروة، والذي بعث محمدا بالحق ما كنت بأعلم منه من رجل منكم وإنه لجبريل، و في حديث أبي عامر: ثم ولى فلم نر طريقه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: سبحان الله هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم، والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط إلا وأنا أعرفه إلا أن يكون هذه المرة..." [14]

فكما أنه غير قادح بمقام النبوة أن شبه عليه الملك الظاهر في صورة أعرابي في العمر مرة واحدة، كذلك لا قادح في أن شبه عليه الشيطان الظاهر في صورة ملك بالملك في حالة خاصة ومرة واحدة في العمر لتحقيق قصد التأديب بما لا ينافي التوحيد، وبين بأنه لا يلزم من هذا القول أن يكون الشيطان قد تمثل في صورة ملك، لجواز أن يلقي الشيطان ما ألقاه في سكتة من سكتات الملك محاكيا بذلك نغمته من غير تصور في صورته.

ورد على الاعتراض الأخير والذي جاء فيه: أنه يلزم من ذلك تقول النبي صلى الله عليه وسلم على الله إما عمدا أو خطأ وسهوا وكل ذلك محال في حقه، قال القاضي عيّاض:" وأما قوله صلى الله عليه وسلم فقد

قامت الدلائل الواضحة بصحة المعجزات على صدقه واجتمعت الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه عن الإخبار عن شيء بخلاف ما هو به لا قصدا وعمدا ولا سهوا وغلطا"[15]

أما الاعتراض الأول فرد عليه بقوله:" التقول تكلف في القول ومن لا يتبع إلا ما يلقى عيه من الله حقيقة أو اعتقادا ناشئا من تلبس غير مخل لا تكلف للقول عنده فلا نقول أنه تقول على الله أصلا"[16]

ورد على قول القاضي عياض بحديث ذي اليدين فقد سؤل النبي صلى الله عليه وسلم :" أنسيت أم قصرت الصلاة فقال لم أنس ولم تقصر.." قال ابن حجر وهو حجة لمن قال السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع و إن كان القاضي عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال لكنهم تعقبوه ثم اتفق من جوز ذلك على أن لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما بالفعل أو بعده"[17]

فالنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحادثة اعتقد تمام الصلاة عند التسليم فقال:" لم أنس ولم تقصر" لأن اعتقاده قام مقام اليقين فسوغ له هذا الاعتقاد النطق بلم أنس بدليل أنه احتاج إلى استثبات وحيث أنه ما سلم إلا عن اعتقاد التمام كان إخباره بأن التسليم لم يقع مطابق للواقع لأن " صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع"[18]

وبناء على ما تقد توصل الشهرزوري إلى نتيجة قال فيها:"إذا علمت هذا ظهر لك أن التلبيس عليه في الإلقاء في حالة التمني تأديبا كإيقاع السهو عليه باعتقاد التمام تشريعا، وأن النطق بما ألقاه الشيطان في حالة خاصة مما لا ينافي التوحيد على أنه قرآن بناء على اعتقاده أن الملقي ملك تلبيسا للتأديب كالنطق بالسلام ثم بلم أنس معتقدا أنه مطابق للواقع بناء على اعتقاد التمام سهوا ووقوع البيان على لسان جبريل ثم النسخ والإحكام"[19]

الخاتمة

هذه أهم الاعتراضات التي سيقت ضد قول الشيخ بأخذ الروايات الواردة في قصة الغرانيق على ظاهرها وأهم الردود التي بينها لتأكيد موقفه، وهي توضيحات وظّف فيها الأدوات الحديثية والأصولية التي يظهر من خلالها أن الرجل متمرس في هذه العلوم متمكن منها، وهذا أمر معقول فالشيخ ألف كما سبق ذكره في الحديث والعقيدة والفقه و غيرها من العلوم، إلا أن ما يمكن أن نلاحظه على ما أورده من حجج ما يلي:

. إن التسليم بصحة ما جاء في هذه القصة من روايات لا يلزم منه أخذها على ظاهرها فصحة السند لا تقتضي إجراء الحديث على ظاهره خاصة إن كان هناك ما يعارضه.

. إن الشيخ قد بنى كل ردوده على تمهيد بين فيه الحكمة من حدوث الواقعة، وهو أمر محتمل ناشئ عن اجتهاده، ثم جعل هذه الحكمة قاعدة تحكم جميع الاعتراضات ومهما كانت طبيعتها، وهو خلاف الأصل.

. استعماله للقياس في مسائل وقعت للنبي صلى الله عليه وسلم ومساواته بين هذه الحوادث، قياس مع الفارق، لأن قياس تصور الملك في صورة أعرابي وتلبس أمره على النبي صلى الله عليه وسلم يختلف عن تصور الشيطان في صورة ملك وتلبس أمره عليه، فحادثة الأعرابي لم تأت بتشريع لا موافق ولا مخالف لما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هي أسئلة سألها جبريل عليه السلام وأجاب عنها النبي صلى الله عليه وسلم بما كان ثابتا عنده، أما تلبس الشيطان وإلقاءه فيه ما هو مخالف للتوحيد وإن سلمنا بأن الخلاف ظاهر فقط ففيه أمر جديد أضافه الشيطان على ما أنزل الله تعالى، كما أن في قياس الحادثة مع السهو في الصلاة فارق أيضا، لأن السهو في الصلاة تشريع لا يخرج عن قوله صلى الله عليه وسلم :" صلوا كما رأيتموني أصلي" فأحكام الصلاة كلها ثبتت بالأفعال فناسب تشريع السهو أيضا بالفعل، بخلاف القصة فقد جاءت بأمر مغاير لما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم.

. إن الأخذ بالظاهر كما هو حتى في الرسالة المحاولة إثبات ذلك غير مسلم به بدليل أنه لجأ لتقدير حذف في الكلام واعتبر أن المعنى لا يستقيم دون هذا التقدير. هذا والله أعلم.

الهوامش:

[1]– الأعلام للزركلي، ج1/ص35

[2] – عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي رحالة وفقيه مغربي ، ولد في شعبان 1037هـ /1627م وتوفي سنة 1090هـ/1679م صاحب الرحلة العياشية.

[3] . أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الحج.

[4] . فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ بن حجر العسقلاني، تعليق: عبد العزيز بن الباز. محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة، (2004/1424) ، ج8، ص511.

[5] . أنظر:الصفحة الثالثة من هذا المخطوط.

[6] . فتح الباري، الحافظ بن حجر، ج8/ ص512.

[7]. المصدر نفسه، ص513.

[8]. أنظر مقدمة لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية(2000/1421).

[9]. أنظر: الصفحة الخامسة من هذا المخطوط.

[10]. أنظر الصفحة السادسة من هذا المخطوط.

[11]. أنظر الصفحة الثامنة من هذا المخطوط.

[12]. فتح الباري، الحافظ ابن حجر.

[13].كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عيّاض، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، (2006/1427)، ص479.

[14]. فتح الباري، ابن حجر، ج1/ ص124.

[15]كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عيّاض، ص513.

[16]. أنظر الصفحة العاشرة من المخطوط.

[17]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج3/ص101.

[18]. أنظر الصفحة الثالثة عشر من هذا المخطوط.

[19]. الصفحة نفسها.